الأمم المتحدة

A/AC.96/1084

الجمعية العامة

Distr.: General
29 June 2010
Arabic
Original: English

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة الحادية والستون
جنيف، ٤-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
البند ٥(ب) من جدول الأعمال المؤقت
النظر في التقارير عن أعمال اللجنة الدائمة
الميزانيات البرنامجية، الإدارة، الرقابة المالية والإشراف الإداري

تقرير الاجتماع السابع والأربعين للجنة الدائمة (٢-٤ آذار/مارس ٢٠١٠)

تقرير من اللجنة الدائمة

(A) GE.10-01250 230710 280710

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١	٣
ثانياً –	إقرار جدول أعمال الاجتماع السابع والأربعين وبرنامج العمل لعام ٢٠١٠ .	٢-٣	٣
ثالثاً –	الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية	٤-٣٠	٣
	ألف – أفريقيا	٥-٧	٤
	باء – آسيا والمحيط الهادئ	٨-١١	٥
	جيم – أوروبا	١٢-١٤	٦
	دال – الأمريكتان	١٥-١٧	٧
	هاء – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٨-٢٢	٨
	واو – البرامج والشراكات العالمية	٢٣-٢٥	٩
	زاي – تأهب المفوضية واستجابتها في حالات الطوارئ لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠	٢٦-٢٨	١٠
	حاء – تقييم الاحتياجات العالمية: تحديد الأولويات	٢٩-٣١	١١
رابعاً –	الحماية الدولية: بيان بشأن موضوع تسجيل المواليد	٣٢-٣٤	١٢
خامساً –	البرنامج/سياسة الحماية: تحديث شفوي بشأن اجتماع الحوار الذي عقده المفوض السامي في عام ٢٠٠٩ بشأن الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في السياقات الحضرية	٣٥-٣٧	١٢
سادساً –	الإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية والموارد البشرية	٣٨-٤٩	١٣
	ألف – متابعة توصية مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات سنة ٢٠٠٨ والسنوات السابقة	٣٨-٤٠	١٣
	باء – تحديث شفوي للمعلومات المتعلقة بعملية التغيير الهيكلي والإداري في المفوضية	٤١-٤٣	١٤
	جيم – تحديث شفوي للمعلومات المتعلقة بعمل مكتب المفتش العام	٤٤-٤٦	١٥
	دال – تحديث شفوي للتقدم المحرز في العدل بين الجنسين في صفوف موظفي المفوضية	٤٧-٤٩	١٦
سابعاً –	الميزانيات البرنامجية والتمويل	٥٠-٥٣	١٦
ثامناً –	أي مسائل أخرى	٥٤	١٧

المرفقات

الأول –	مقرر بشأن الميزانيات البرنامجية والتمويل في عام ٢٠١٠	١٨
الثاني –	إجراء المتابعة	١٩

أولاً – مقدمة

١- قام رئيس اللجنة التنفيذية سعادة السفير بيتر وولكوت (أستراليا)، بافتتاح الاجتماع، ورحب بأذربيجان والكونغو والعراق ولاتفيا كمراقبين جُدُد. وتم أيضاً أثناء الاجتماع قبول بنما وتشاد والجماهيرية العربية الليبية والسلفادور كمراقبين. وقام نائب الرئيس سعادة السفير هشام بدر (مصر) برئاسة الاجتماع أثناء مناقشة البند ٦(أ) من جدول الأعمال.

ثانياً – إقرار جدول أعمال الاجتماع السابع والأربعين وبرنامج العمل لعام ٢٠١٠

٢- تم إقرار جدول الأعمال للاجتماع (EC/61/SC/CRP.1/Rev.1) باللغة الإنكليزية و(EC/61/SC/CRP.1) باللغة الفرنسية. وتم أيضاً اعتماد برنامج عمل اللجنة الدائمة لعام ٢٠١٠ (EC/61/SC/CRP.2) في الجلسة العامة المعقودة يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٣- وقدَّم نائب المفوض السامي نفسه إلى اللجنة وأدلى ببعض الملاحظات الاستهلالية الموجزة.

ثالثاً – الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية

٤- افتتحت مساعدة المفوضة السامية لشؤون العمليات مناقشة بند جدول الأعمال ببيان استهلالي أبرزت فيه بالتحديد اتجاهين أساسيين: '١' زيادة تعقُّد بيئة العمل التي تمارس فيها المفوضية نشاطها، مع ما تتسم به من تخفيض في فضاء النشاط الإنساني وزيادة التهديدات الأمنية للمستفيدين والموظفين؛ '٢' النطاق المتسع لأنشطة المفوضية خارج السياقات التقليدية، لتشمل العمل في قضايا انعدام الجنسية والمساعدة في حالات التشرد الداخلي ومساعدة اللاجئين الحضريين، والاستجابة للطلبات المتعلقة بالموارد الطبيعية. وأكدت أن استمرار فعالية المفوضية وتجنب الشلل بسبب التحديات القائمة اليوم، يتطلبان أن تكون إجراءات المفوضية سريعة وأن تتجه نحو تحقيق النتائج. وفي الحالات التي ترتفع فيها المخاطر، مثل أفغانستان وباكستان، أكدت مساعدة المفوضة السامية على ضرورة بناء قدرات الشركاء الوطنيين والمحليين، والتقليل بصورة واضحة من مظاهر حضور المفوضية، بدون المساس بتوصيل الخدمة.

ألف – أفريقيا

٥- أبرز مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التطورات الإيجابية وكذلك الانشغالات الكبرى التي اتسمت بها العمليات في أفريقيا طوال السنة الماضية. وتحقق تقدم في متابعة الحلول الشاملة لعدد من مجموعات اللاجئين في أفريقيا بما في ذلك اللاجئين من أنغولا وبوروندي ورواندا وليبيريا. وفيما يتعلق بالاندماج المحلي أعرب المدير عن تقديره الخاص لجمهورية تنزانيا المتحدة بسبب تجنس ٠٥٠ ١٥٥ لاجئاً بوروندياً. وقد بدأ العمل أيضاً في عدد من البلدان في رسم معالم طبيعة وحجم أعداد مجموعات عديمي الجنسية. ويتمثل تطور إيجابي آخر في اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخلياً في أفريقيا. وعلى صعيد التحديات، أعرب المدير عن قلقه الخاص من الحالة السائدة في الصومال واكتظاظ مخيمات اللاجئين في كينيا. وبالإضافة إلى ذلك، حذّر من سحب بعثة جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد[(١)] من تشاد الذي سيُعرّض سلامة السكان المعنيين والعاملين الإنسانيين على السواء لخطر شديد. وأخيراً قال المدير إنه في حين يظل اللجوء يتسم بالمرونة عَبر أفريقيا فهناك في الوقت نفسه ارتفاع يدعو إلى القلق في بعض البلدان لحالات الاحتجاز والإعادة القسرية لملتمسي اللجوء واللاجئين.

٦- وأثنت الوفود على المفوضية لإنجازاتها في التوصل إلى حلول دائمة للاجئين في أفريقيا ورحبت بدعم المفوضية والمساعدة التقنية المقدمة منها لتعزيز الأطر الوطنية والقدرات الوطنية للحماية. وهناك اهتمام عريض بالحالة الناشئة عن الصراع في الصومال واكتظاظ المخيمات في كينيا. وتم الإعراب عن الدعم لخطط الطوارئ للمفوضية. وفي الوقت نفسه تم التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل للحالة السائدة في الصومال. وردد عدد من الوفود قلق المدير فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، نظراً لعدم وجود خطة أخرى لتوفير الأمن للاجئين والمشردين داخلياً والعمليات الإنسانية. وأعربت الوفود عن شعورها بالتشجيع بسبب التطورات الأخيرة في منطقة دارفور في السودان ولكنها طالبت بمزيد من التقدم في إعادة تأهيل أماكن العودة في جنوب السودان. وبصورة أوسع، صدر نداء من أجل تحقيق التوزيع المتوازن للموارد لتجنب التركيز في منطقة على حساب المناطق الأخرى، ومطالبة للحكومة بكفالة الوصول الإنساني الآمن. وتم تشجيع المفوضية على كفالة القيام بعملياتها بالتعاون التام مع الحكومة وتعميق شراكتها مع الاتحاد الأفريقي.

٧- وفي الرد على سؤال عن الأمن في دارفور وصف المدير نطاق العقبات والمخاطر التي يواجهها العاملون الإنسانيون بما في ذلك اختطاف السيارات والسرقة تحت تهديد السلاح. وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيد المدير ضرورة إعادة تشكيل ولاية

(١) بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

بعثة جمهورية الكونغو الديمقراطية[٢] وبالتحديد من أجل تعزيز الحماية المدنية. وفيما يتعلق بالصومال أكد على أن حالة اللاجئين الصوماليين في إثيوبيا لا تقل خطورة عن الحالة في كينيا. وأعرب المدير ومساعدة المفوض السامي للعمليات عن تقديرهما للقلق الذي أعربت عنه الوفود فيما يتعلق بأمن السكان المعنيين وموظفي المفوضية.

باء – آسيا والمحيط الهادئ

٨- أبرز مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التحديات والأولويات الرئيسية للمفوضية في المنطقة. وتشمل: تآكل الحماية وفضاء اللجوء؛ وصعوبة العثور على حلول لحالات اللاجئين الممتدة، وحماية لاجئي الحضر؛ والانكماش العام في الفضاء الإنساني الذي يتضح بصورة خاصة في حركات الهجرة المختلطة. وأبرز أيضاً قضايا أمن الموظفين في المناطق التي يرتفع فيها الخطر والاستجابة للكوارث الطبيعية باعتبارهما من التحديات الجديدة الناشئة. وتتسم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بانخفاض معدل الانضمام إلى اتفاقية ١٩٥١. وشدَّد المدير على صعوبة بيئة العمل التي تواجهها المفوضية في غياب إطار للحماية القانونية وما يعقبه من افتقار الملكية من جانب الحكومات. وطالب بزيادة التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي وتكييف النهج والشراكات الجديدة.

٩- وأبرزت الوفود في كلماتها ضرورة استمرار الدعم لمعالجة الحالة المعقدة في باكستان وأفغانستان وسط انشغالات بشأن فتح طرق الوصول دون عوائق إلى المناطق المتأثرة بالنزاع. وترددت مطالبات باستمرار تقديم المساعدة إلى المشردين داخلياً في البلدين واستمرار دعم برامج إعادة التوطين الطوعية لحالات اللاجئين الأفغان الممتدة في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية.

١٠- وأعربت عدة وفود عن أسفها إزاء الحالات الأخيرة من الإعادة القسرية في المنطقة وكذلك عدم توفر الوصول الدولي إلى بعض اللاجئين الذين تمت إعادتهم بالقوة. والظروف المعيشية لبعض اللاجئين من ولاية راخين الشمالية (ميانمار)، وخاصة الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية ويعيشون خارج المخيمات، تدخل أيضاً في مجالات الانشغال وطالبت الوفود بتعزيز الحماية ومتابعة الحلول لصالح هذه المجموعة. ورحبت الوفود بالتقدم المحرز فيما يتعلق بحالة المشردين داخلياً في سري لانكا ودعمت حرية التنقل الكاملة للمشردين الباقين في المخيمات. ورحب عدد من الوفود بإعادة توطين ٢٦ ٠٠٠ لاجئ من بوتان في نيبال وطالبوا بإجراء مناقشات لتسهيل العودة الطوعية إلى الوطن. وطالبت بعض البلدان المستضيفة للاجئين بزيادة التضامن وتقاسم الأعباء، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى المجتمعات التي تستضيف اللاجئين. وفي موضوع دور المفوضية في الكوارث الطبيعية، وفي ضوء التجربة

(٢) بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الإيجابية للمشروع التجريبي في الفلبين، أثنى أحد الوفود على تطوير قدرة أساسية احتياطية للاستجابة في حالات الطوارئ في جميع المكاتب القطرية واقترح آخر مواصلة مناقشة الموضوع في إطار التقييم الشامل لمجموعة الشؤون الإنسانية في مرحلة تالية من هذا العام.

١١- وردَّد المدير ما أعربت عنه الوفود من قلق بسبب إعادة اللاجئين بالقوة؛ ولكنه أعرب عن أمله في قرب وصول المساعدات الإنسانية وفرص إعادة توطين هؤلاء اللاجئين المعنيين. وشكر المدير البلدان التي أتاحت فرص إعادة التوطين لدعمها في المساعدة على التوصل إلى حلول دائمة. واتفق على أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لمختلف حالات اللاجئين والمشردين الداخليين في المنطقة، وأكد على ضرورة تعزيز التعاون بين المفوضية والدول من أجل التعامل مع هذه التحديات بصورة مشتركة.

جيم - أوروبا

١٢- أشارت مديرة مكتب أوروبا إلى أن ٤٠ في المائة من تمويل المفوضية يأتي من هذه المنطقة وأن ٨٠ في المائة من طلبات اللجوء في العالم الصناعي تُقدَّم في أوروبا. وتلعب القارة دوراً حيوياً في وضع معايير لقانون وممارسات اللجوء. وبعد ذلك أسهبت المديرة في وصف الأهداف الخمسة الرئيسية: '١' الحفاظ على فضاء حماية اللاجئين في السياق الأوسع من إدارة الهجرة وسط القلق من تآكله عَبر أوروبا؛ '٢' ضرورة بناء واستمرار نُظم لجوء فعالة مع التشديد على نوعية قرارات اللجوء؛ '٣' تعزيز الحلول الدائمة وحل مشاكل اللاجئين القائمة منذ زمن طويل، مثل المشاكل القائمة في جنوب وشرق أوروبا؛ '٤' تعزيز مسؤولية الدولة عن الأشخاص المشردين داخلياً، باستعمال جورجيا كمثال؛ '٥' تعزيز الجهود لمنع وتقليل حالات انعدام الجنسية.

١٣- وأعربت بعض الوفود عن تقديرها الخاص لجهود المفوضية في حل التشرد الممتد منذ زمن في جنوب شرق أوروبا وإنشاء مركز عبور طارئ لتسهيل إعادة التوطين؛ وتقديم المساعدة في صياغة تشريعات لجوء وطنية؛ وتقديم المشورة السياساتية بشأن الهجرة واللجوء. ولاحظت وفود أخرى ضرورة زيادة تنسيق إجراءات اللجوء وزيادة التعاون بين الدول، وكذلك أهمية دور المفوضية في الحفاظ على فضاء اللجوء، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، داخل الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد تم تشجيع المفوضية على متابعة تعاونها مع مكتب دعم اللجوء الأوروبي وزيادة المشاركة في تعزيز تشريعات إدارة الحدود وكذلك العمل مع وكالة فرومتكس[٣] بشأن الأدوات التدريبية وجمع وتحليل المعلومات المتصلة بتدفقات الهجرة.

(٣) الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

١٤- وأعربت المديرة في ردودها عن تقديرها للتعاون الجاري والتقدم المحرَز في كثير من البلدان على صعيد تحسين وضع الحماية. وتشارك المفوضية تماماً في جهود بناء نظام لجوء أوروبي مشترك، وشجعت الدول على العمل من أجل زيادة التنسيق بين البلدان في أوروبا. ومع الترحيب بالمخطط الجديد لإعادة التوطين في الاتحاد الأوروبي أشارت بأنه يمكن بذل المزيد لزيادة عدد أماكن إعادة التوطين وحذرت من اعتبار إعادة التوطين بديلاً عن الوصول إلى الحماية. واعترفت المديرة بالتحديات التي تواجهها بعض البلدان وطالبت بطرق جديدة لتقاسم المسؤولية وبنُهُج جديدة. وكررت أيضاً التأكيد على التزام المفوضية بإنهاء موضوع اللاجئين والمشردين في أوروبا.

دال - الأمريكتان

١٥- قدمت مديرة مكتب الأمريكتين معلومات إلى اللجنة عن الدعم المقدم من المفوضية بعد الزلزال الذي ضرب هايتي، قبل أن تنتقل لتعرض الأولويات الاستراتيجية للمكتب في السنة القادمة. ومن بين التطورات التي تعد بالخير أن مؤتمر سان خوسيه المعني بحماية اللاجئين وبالهجرة الدولية يُنتظَر أن يؤدي إلى إجراءات ملموسة، وأن السياسة الجديدة بشأن حماية اللاجئين والحلول في المناطق الحضرية ستكون مفيدة بصورة خاصة في الأمريكتين حيث يعيش السكان موضع الاهتمام في مناطق حضرية على الأغلب. وأعادت الأذهان الأمثلة الكثيرة من الممارسات الجيدة التي تحققت في السياق الحضاري بعد خطة العمل المكسيكية لعام ٢٠٠٤، وخاصة مبادرة "مدن التضامن". وبعد ذلك رحبت المديرة بأمثلة التقدم المحرَز في مختلف البلدان صوب هدف دعم البيئة المواتية للحماية في المنطقة. وفي الختام أبرزت أن مكتب الأمريكتين قد قام الآن بتوزيع لا مركزي لمسؤولية الأنشطة التشغيلية والإشراف التي أصبحت تجري في بنما.

١٦- وفي بيان مشترك لمجموعة الأمريكتين والكاريبي أعربت الوفود عن تضامنها مع حكومتي هايتي وشيلي بعد الزلزال الذي ضرب البلدين. وعلقت الوفود بعد ذلك على ضرورة التعجيل بالجهود المشتركة لتعزيز فضاء الحماية في المنطقة ورحبت بأعمال المفوضية في هذا الصدد. وأعادت تأكيد تقديرها "لخطة عمل المكسيك" باعتبارها أداة حماية جوهرية للأطر الوطنية ولبرامج المساعدة في صناعاتها الحضرية، ولكنها اعترفت أيضاً بضرورة زيادة مشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني المحلي. ويمكن أيضاً توسيع مفهوم "مدن التضامن" ليمتد إلى مناطق أخرى. وتشمل التدخلات الأخرى اقتراح إبرام اتفاق محدد بشأن المشردين داخلياً وضمان الموارد للوفاء بمتطلبات مجموعات الاحتياجات الخاصة. وترددت مطالبات للقيام بأعمال المتابعة استجابة لمؤتمر سان خوسيه المعني بحماية اللاجئين والهجرة الدولية، واعتماد سياسات مشتركة بشأن الهجرة، تمشياً مع خطة عمل المفوضية ذات النقاط العشر

وتمشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأعربت عدة وفود عن تقديرها لمشاركة المفوضية في أزمة هايتي وطالبوا بحماية أهالي هايتي الذين غادروا البلد بعد الزلزال.

١٧- وأخذت المديرة علماً بمشورة الدول الأعضاء بشأن عدة نقاط تشمل ضرورة توسيع الشراكات من أجل تعزيز هيئات اللجوء والتوصل إلى حلول على الصعيد الإقليمي. وانتهزت أيضاً هذه الفرصة لتوضيح دور المفوضية استجابة للزلزال الذي وقع في هايتي والجمهورية الدومينيكية، حيث كان تواجد المفوضية يتصل بتقديم تدابير الحماية لحالات الإخلاء الطبي والأطفال غير المصحوبين من هايتي، وكذلك الاستعداد لطرق دعم الحكومة في بناء نظام اللجوء والمؤسسات المتصلة به.

هاء - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١٨- بدأ مدير مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإبراز بعض التحديات القائمة في شمال أفريقيا حيث ظل فضاء الحماية محدوداً بسبب الديناميات السياسية والأمنية الجارية. وتشمل التطورات الإيجابية إعادة اللاجئين الموريتانيين من السنغال إلى الوطن، وإبرام شراكات هامة في المغرب وحصول المفوضية على إمكانية الوصول إلى مراكز الاحتجاز في الجماهيرية العربية الليبية واهتمام الجزائر بوضع قانون وطني للجوء وإعادة توجيه برنامج المساعدة للاجئين الصحراويين إلى أنشطة موجهة نحو التنمية.

١٩- وأعربت الوفود عن تأييدها لجهود المفوضية في إنشاء مناخ موات للحماية وتوفير المساعدة الإنسانية في المنطقة وخاصة في العراق. ورحب عدد من الوفود بوقف إطلاق النار مؤخراً في اليمن وحثت جميع الأطراف في النزاع على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى كلا اللاجئين والمشردين. وبصورة أعم تم الإعراب عن القلق بشأن تقلص فضاء الحماية عبر شمال أفريقيا نظراً لأن البلدان تهدف إلى مكافحة الهجرة غير المنتظمة بتقييد حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء. وأثار عدد من الوفود قضية تقاسم الأعباء وتقديم الموارد للبلدان المستضيفة للاجئين. وتم أيضاً الإعراب عن التأييد بجهود المفوضية لتسوية وضعها في الجماهيرية العربية الليبية.

٢٠- وكرر أحد الوفود طلبه بإجراء تعداد وتسجيل للسكان في مخيمات تندوف مشيراً إلى أن المفوضية وصندوق الأغذية العالمي كانا قد حددا أعدادهم برقم ٠٠٠ ٩٠ وأن ٠٠٠ ٣٥ جراية إضافية قد أضيفت بسبب الفيضانات. واعتبر الوفد أنه من الضروري إجراء تقييم للأعداد الواقعية من خلال تعداد فعلي في المخيمات، وبذلك يمكن التوصل إلى تحديد الكمية الكافية من المساعدات المطلوبة[٤].

(٤) أوضحت المفوضية السامية أن المفوضية لم تكن أمامها وسيلة لتحديد العدد الدقيق للاجئين الموجودين حالياً في تندوف، وأن جميع الأرقام المذكورة تشير إلى عدد الجرايات الموزعة فعلاً.

٢١- وأعرب أحد الوفود عن قلقه من ظروف المعيشة القلقة للاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف وعدم كفاية الجرايات الغذائية نسبة إلى أعداد اللاجئين، رغم زيادتها من ٠٠٠ ٩٠ إلى ٠٠٠ ١٢٥ جراية. وتسجيل هؤلاء اللاجئين لا ينفصل عن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وينبغي ألا يُستخدَم كحجة للتهرب من التزام إنساني(٥).

٢٢- وأعرب المدير عن امتنانه للبلدان المستضيفة للاجئين وحث المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لهذه البلدان، مستشهداً بالتحديد بعدم كفاية تمويل البعثة في اليمن. وفيما يتعلق بأعمال المفوضية في الجماهيرية العربية الليبية اعترف المدير بأنه لا يمكن تحقيق تحسُّن منهجي في حالة الحماية طالما ظلت المفوضية بدون قاعدة صلبة في البلد. وأثنى على حكومة العراق لجهودها في تحسين الأمن وانتهز تلك الفرصة ليرحب بالمبادرة الأخيرة للاتحاد الأوروبي لإعادة توطين ٠٠٠ ١٠ عراقي.

واو - البرامج والشراكات العالمية

٢٣- وقام مدير شعبة دعم البرامج والتنظيم الإداري بعرض ملامح البرامج والشراكات العالمية، موجهاً الاهتمام الخاص إلى التحسينات التي يجري تطبيقها في التسجيل والتنميط، مع إعادة تصميم برمجية التسجيل *proGres* التي تستخدمها المفوضية، وإلى تطوير الإرشاد السياسي والتشغيلي لتنميط الأشخاص المشردين داخلياً. وبعد ذلك قام رئيس قسم الصحة العامة وفيروس نقص المناعة البشرية بتقديم معلومات إلى الوفود عن التقدم المحرَز في إدماج اللاجئين في البرامج الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وكذلك بشأن جهود المفوضية لمكافحة فقر الدم. وخلص المدير إلى التشديد على ضرورة الدعم الكامل والمتواصل لبرامج المفوضية في مجال التثقيف.

٢٤- ورحبت الوفود في ردودها بتحسين برمجية *proGres* للتسجيل وطالبوا بإبقائهم على علم بأي تطورات أخرى في هذا المجال. وحثت بعض الوفود المفوضية على مواصلة التركيز على تعميم مراعاة العمر ونوع الجنس والتنوع من أجل تحسين الاستجابة لاحتياجات اللاجئين، وطالب وفد واحد المفوضية بتكريس مزيد من الموظفين لمعالجة قضية العنف الجنسي والعنف الجنساني. ومع الإطراء على المفوضية لشراكتها الناجحة مع بعض المنظمات غير الحكومية الدولية رأت بعض الوفود ضرورة لزيادة درجة التيقُّظ لانتهاز فرص الشراكات المحلية. وحذر أحد الوفود من أن ربط الإغاثة بالتنمية والاهتمام باعتماد اللاجئين على أنفسهم يمكن أن يُعزِّزا دعم الاندماج المحلي مع تثبيط العودة الطوعية إلى الوطن كحل

(٥) المرجع نفسه.

مفضل. وتم تشجيع المفوضية على مواصلة مساعدة البلدان المستضيفة، التي كثيراً ما تعيش في ظروف أسوأ من ظروف معيشة اللاجئين.

٢٥- وأعلن المدير عن زيارته الوشيكة إلى مخيمات داداب للاجئين في كينيا حيث سيناقش كيفية تطوير أماكن المخيمات الجديدة بأقصى قدر من الابتكار وطمأن الوفود إلى أن تعميم مراعاة العمر ونوع الجنس والتنوع والاستجابة للعنف الجنسي والجنساني سيبقيان ضمن المسؤوليات الرئيسية للشعبة. ومع موافقته على أن الإعادة إلى الوطن لا زالت الحل المفضل للاجئين فقد أصرت على أن الإدماج المحلي هو حقيقة واقعة في كثير من حالات اللاجئين. وأكد أيضاً على ضرورة إقامة روابط ملموسة بين المساعدات الأولية والإغاثة من ناحية وجهود إفادة التأهيل في الأجل الطويل من ناحية أخرى.

زاي - تأهب المفوضية واستجابتها في حالات الطوارئ لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠

٢٦- عرض مدير شعبة الأمن والإمداد في حالات الطوارئ الهيكل الجديد للشعبة قبل أن يركِّز على الاستعراض الذي جرى مؤخراً للنهج الذي تتبعه المفوضية في إدارة الطوارئ (انظر EC/61/SC/CRP.3). ويبرز هذا الاستعراض، الذي يشكل أساس خطة عمل جديدة للشعبة، أهمية ما يلي: '١' تعزيز دور الحماية في التخطيط والتأهب والاستجابة للطوارئ؛ '٢' كفالة التآزر داخل الشعبة وفي بقية المنظمة، وكذلك مع أصحاب المصلحة الخارجيين؛ '٣' تعزيز وظائف الشعبة في البحث والتحليل ودعم السياسات؛ '٤' كفالة تواجد الملاك الكافي من الموظفين الذين يتمتعون بالمهارات والأقدمية والخبرة الملائمة؛ '٥' تطوير شراكات استراتيجية، بما في ذلك مع الشركاء المحليين والإقليميين.

٢٧- وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود المفوضية في توجيه الاستجابة والتأهب للطوارئ في اتجاه استراتيجي جديد، بما في ذلك التمكن من الاستجابة للطوارئ في غضون ٧٢ ساعة وتوصيل الحماية والمساعدة إلى عدد يصل حتى ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. وكانت سيادة تركيز المفوضية على الشراكات موضع ترحيب، وخاصة على الصعيد المحلي، رغم التشديد على أن هذه الشراكات ينبغي لكي تحقق أقصى قدر من الفعالية أن تكون منسقة تنسيقاً جيداً وقائمة بالفعل قبل حلول أي أزمة. وتم حث المفوضية على إجراء تخطيط مبكر للطوارئ، بما في ذلك الحالات القائمة في السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة في ضوء القضية المتصلة بولاية بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد والتي لا تزال دون حل. وأثيرت تساؤلات عن كيفية انسجام خطة العمل الجديدة مع المبادرات الموجودة بالفعل على نطاق المنظومة، مثل المجموعات الثلاث بقيادة المفوضية وتقييمات الاحتياجات المشتركة. وطُلِب من المفوضية أن تواصل تحديث المعلومات لدى اللجنة الدائمة بشأن خطة العمل، بما في ذلك طريقة تعريف وقياس النتائج، وكذلك بشأن أهداف خدمة إدارة الإمدادات لتحسين الكفاءة ووفورات التكاليف.

٢٨- وفيما يتعلق بالشراكات على الصعيد المحلي أشارت مساعدة المفوض السامي لشؤون العمليات بأن المفوضية تحتاج إلى الاستثمار بجدية في تطوير القدرات الوطنية، ويمكن أن يكون ذلك بإنشاء صندوق مخصص لهذا الغرض. وفي الرد على سؤال عن آلية التحذير المبكر في المفوضية أوضح المدير أن المفوضية قد انتقلت من نظام من نوع إدارة المعلومات الداخلية، وهو نظام Action Alert، إلى نظام ينطوي على جهد متكامل بين الوكالات في الوقت الحقيقي. وفي صدد التخطيط للطوارئ أبلغ اللجنة بالاستعراض المستكمل مؤخراً لجميع خطط الطوارئ ملاحظاً أن زمبابوي والصومال وغينيا وضعت أيضاً في القائمة.

حاء - تقييم الاحتياجات العالمية: تحديد الأولويات

٢٩- في افتتاح بند جدول الأعمال بشأن تقييم الاحتياجات العالمية: تحديد الأولويات (EC/61/SC/CRP.4) علّق مدير شعبة دعم البرامج والإدارة قائلاً إن تطبيق تقييم الاحتياجات العالمية قد أدى إلى زيادة أهمية القيام باختيارات دقيقة وبتحديد أولويات الأنشطة. وأوضح كذلك العملية التي تحدد بها الهيئات الميدانية التداخلات المطلوبة لإنقاذ الحياة وأنشطة الحماية الرئيسية، ولكنه لاحظ أن ذلك يمكن أن يختلف اختلافاً كبيراً حسب دور المفوضية في مختلف السياقات التشغيلية.

٣٠- ورغم أن الوفود أيدت نهج التخطيط على أساس الاحتياجات فقد ظلت هناك عدة أسئلة تشمل ماذا يمكن أن يحدث في حالة عدم توفر التمويل الكامل؛ وكيف يتم توزيع التمويل غير المرصود عبر الأعمدة؛ وما هو التراتب الهرمي داخل مجالات إنقاذ الحياة التي ينبغي أن تحصل على الأولوية. ومن المهم للمفوضية أن تكون قادرة على أن تفسر بوضوح ما هي الاحتياجات المطلوبة وكيف يتم تحديد الأولويات وما هي الاحتياجات التي لن يتم الوفاء بها. وتم تشجيع المفوضية على العمل عن كثب مع الشركاء المنفذين في عملية تحديد الأولويات. ومن الأمور الحاسمة أن يكون تقييم الاحتياجات العالمية متسقاً مع الجهود المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك تقييمات الاحتياجات عبر القطاعية. وفي هذا السياق، طلب أحد الوفود إعطاء الأولوية للحالات الممتدة للاجئين الأفغان في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية من ناحية تقييم الاحتياجات العالمية. وقُدّمت النصيحة إلى المفوضية أيضاً لكي "تدير التوقعات" من خلال تعزيز الاتصالات بأصحاب المصلحة، بما فيهم المستفيدون والشركاء والسلطات المحلية. وأخيراً لوحظ أن خطط العمليات القطرية لم تعد تنشر في الموقع الشبكي للمفوضية وطُلب من المفوضية أن توضح متى يستطيع المانحون الدخول إلى موقع *Global Focus* (التركيز العالمي).

٣١- وطمأن المدير اللجنة بأن الوصول إلى *Global Focus* سيتحقق في القريب ولكن الأمر لا يزال يتطلب مزيداً من العمل لتوفير معلومات واضحة ومتماسكة للمانحين في النسق الجديد.

رابعاً – الحماية الدولية: بيان بشأن موضوع تسجيل المواليد

٣٢- عرض مدير شعبة الحماية الدولية موضوع تسجيل المواليد (انظر EC/61/SC/CRP.5) الذي يجري اقتراحه ليكون الموضوع الرئيسي لاستنتاج قد يتم اعتماده في الدورة العامة الحادية والستين للجنة التنفيذية. وأوضح الأساس المنطقي لتقديم البند وفسر عواقبه على الحماية، وخاصة من ناحية صلته بقضية انعدام الجنسية. وأوضح المدير مخاطر الحماية الناشئة عن عدم تسجيل أطفال اللاجئين، ولاحظ الانخفاض الشديد في معدل تسجيل المواليد في المخيمات وكذلك في المناطق الحضرية. وشدد على أن هذه القضية تمثل أولوية استراتيجية عالمية للمفوضية وطالب بنهج متضافر ليس فقط مع الدول ولكن أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

٣٣- وشاطر عدد كبير من الوفود المفوضية قلقها من انخفاض مستوى تسجيل المواليد وأيدوا بشدة اعتبار الموضوع المقترح أحد الاستنتاجات. وأعرب آخرون عن القلق من التشعبات المحتملة وخاصة الآثار المتصلة بالحق في الحصول على جنسية البلد المضيف. وطالبوا بمزيد من الدراسة والمناقشة لهذا الموضوع. وأكدت عدة بلدان على ضرورة إعطاء الأولوية لاستنتاج اللجنة التنفيذية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، وأعربت عن قلقها من تأخير هذا البند في حالة إيلاء الاهتمام لاستنتاج آخر. وكانت هناك أيضاً مطالبات بتوسيع الشراكات خارج نطاق الأمم المتحدة والنص بصورة واضحة على أدوار جميع الأطراف الفاعلة، بما فيها الحكومات.

٣٤- واعترف المدير بمصادر القلق لدى بعض الوفود وضرورة مواصلة المناقشة بشأن الموضوع. وأوضح أن تسجيل المواليد يؤدي ببساطة إلى تسهيل الاحتفاظ بجنسية الوالدين وهو موضوع مستقل تماماً عن إجراءات الحصول على جنسية البلد المضيف. وفي الرد على الاهتمامات بشأن ضرورة إعطاء الأولوية للاستنتاج بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، أشار إلى أن اللجنة التنفيذية كثيراً ما اعتمدت في الماضي عدة استنتاجات في نفس السنة، واقترح عقد اجتماع تشاوري غير رسمي لمناقشة المسألة والاتفاق على نص لمشروع الاستنتاج.

خامساً – البرنامج/سياسة الحماية: تحديث شفوي بشأن اجتماع الحوار الذي عقده المفوض السامي في عام ٢٠٠٩ بشأن الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في السياقات الحضرية

٣٥- قدّم مدير شعبة الحماية الدولية إلى الوفود معلومات عن اجتماع حوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والذي ركّز على التحديات التي يواجهها الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في السياقات الحضرية. وأبلغ عن ستة مجالات رئيسية يجري فيها اتخاذ إجراءات متابعة:[1] تعيين ست "مدن تجريبية" ستتعاون فيها المفوضية مع الشركاء لتنفيذ سياسة اللاجئين الحضريين الصادرة في

عام ٢٠٠٩؛ '٢' إجراء تقييم في الوقت الحقيقي لهذه المواقع التجريبية من أجل تعيين الممارسات الجيدة والتحديات التي تنشأ فيها؛ '٣' تنقيح سياسة اللاجئين الحضريين نفسها لكي تستند إلى التعليقات المتجمعة أثناء اجتماع الحوار وكذلك أثناء المشاورات مع المنظمات غير الحكومية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ '٤' تجميع ونشر "الممارسات الجيدة"؛ '٥' تنسيق النهج المتبعة حيال المشردين داخلياً الذين يعيشون في مخيمات والذين يعيشون خارج المخيمات؛ '٦' الانتهاء من دراسة مشتركة بين المفوضية و"تحالف المدن" بشأن التعاون المحتمل فيما يتصل بالتشرد الحضري. وأخيراً انتهز المدير هذه الفرصة ليبلغ عن التقدم الذي أحرز بعد دورتي الحوار الأوليين، اللتين ركزتا على التوالي على حالات اللاجئين الممتدة وعلى اللجوء والهجرة.

٣٦- ورحبت الوفود بالتحديث وعرضت تعاونها من ناحية المتابعة. وتم تشجيع المفوضية على الدخول في شراكات جديدة مبتكرة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. وكان أحد المواضيع المتكررة هو ضرورة العمل بصورة أوثق مع السلطات المحلية والأطراف الأخرى على الصعيد المجتمعي، مع تجنب إقامة هياكل موازية. وطلبت الوفود أيضاً مزيداً من المعلومات عن مبادرة "المدن التجريبية". وعُرضت توصية بأن يتم تزويد الموظفين الميدانيين بالإرشاد التشغيلي اللازم وإشراك السلطات المحلية، وكذلك الشركاء التنفيذيين للمفوضية، في العملية منذ بدايتها. واستفسرت بعض الوفود عن الآثار المالية في حين شدد بعضها الآخر على ضرورة تقاسم الأعباء. وحذر أحد الوفود قائلاً إن أي خطوط توجيهية بشأن السياسات العامة يتعين أن تتمشى مع السياسات الحكومية القائمة.

٣٧- ووافق المدير على أنه يتعين استخلاص "الممارسات الجيدة" من مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة، بما فيها الحكومات والدوائر الأكاديمية. ويتطلب الأمر نهجاً سياسياً مشتركاً جديداً للتعامل مع المشردين داخلياً المقيمين خارج المخيمات كما تقوم الحاجة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية والسياسية، وخاصة تلك التي تنطوي على شركاء محليين. وفي موضوع الآثار المالية أبلغ المدير اللجنة أن سياسة اللاجئين الحضريين والاحتياجات المتصلة بها قد أُخذت في الاعتبار فعلاً عند إعداد ميزانية عام ٢٠١١.

سادساً - الإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية والموارد البشرية

ألف - متابعة توصية مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات سنة ٢٠٠٨ والسنوات السابقة

٣٨- قدمت المراقِبة المالية تحديثاً لحالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات ٢٠٠٨ والسنوات السابقة (انظر EC/61/SC/CRP.6). وأوضحت أن تقرير

المجلس عن حسابات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ قد أُغلقت وتم إدراج أي توصيات باقية في حسابات ٢٠٠٨. وتتضمن هذه الحسابات ١٩ توصية، منها ١٣ توصية تتصل بمجالات المخاطر الرئيسية الأربعة التي تم تعيينها بالاشتراك مع مجلس مراجعي الحسابات: '١' شهادات مراجعة حسابات الشركاء المنفّذين؛ '٢' إدارة الأصول؛ '٣' المحاسبة المتعلقة بالمساهمات؛ '٥' التزامات استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد. وفي الختام ألقت الضوء على التقدم المحرز في السنوات الماضية في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات وكررت التزام المفوضية بمعالجة مجالات الخطر وكذلك معالجة التوصيات الأخرى المعلقة.

٣٩- وأثنت الوفود على المفوضية للتقدم الذي أحرزته والخطوات الملموسة التي اتخذتها، وخاصة فيما يتعلق بشهادات مراجعة حسابات الشركاء المنفّذين. وأُشير بوجه خاص إلى أن المصفوفات المقدمة كانت مفيدة. وحثت الوفود المفوضية على العمل لتحقيق الامتثال الكامل لشهادات المراجعة ومواصلة إعلام اللجنة بالتقدم المحرز في هذا الصدد. وتم الإعراب عن طلبات بزيادة آليات الإشراف، بما في ذلك إنشاء لجنة مراقبة مستقلة ونظام مراقبة داخلي لتحسين كفالة مبررات النفقات وفعالية التكاليف. وطلب وفد واحد معرفة المزيد عن كيفية استخدام إطار المساءلة الإدارية العالمي لتوضيح المساءلة والمسؤولية لأفراد الموظفين في مجالات عملهم.

٤٠- وأوضحت المراقبة المالية أن هذا الإطار يتضمن مسؤوليات وسلطات ومساءلات يجري الآن توزيعها على الأفراد في مختلف المستويات كما يتم إدراجها في وصف الوظائف، وبعد ذلك يمكن ربطها بإدارة الأداء. وفيما يتعلق بقضية التأمين الصحي في نهاية الخدمة وبعد التقاعد قالت إن المفوضية تنتظر قرار الأمين العام الذي لم يُعلن بعد. وفي الوقت نفسه، تعتزم المفوضية أن تبدأ مناقشات ثنائية، وقامت فعلاً بتعيين موظف جديد للسياسات العامة ومهمته صياغة استراتيجية للتمويل.

باء - تحديث شفوي للمعلومات المتعلقة بعملية التغيير الهيكلي والإداري في المفوضية

٤١- افتتح نائب المفوض السامي مناقشة الموضوع المتعلق بالتغيير الهيكلي والإداري ببضع ملاحظات عن انطباعاته الأولى منذ تقلده منصبه في الشهر الماضي. وعلّق بالتحديد على جوانب تدابير الإصلاح التي تزود المفوضية بصورة أوضح عن الاحتياجات والثغرات وبعلامة قياس تستطيع بها المفوضية منذ الآن فصاعداً تحديد أولويات عملياتها على أساس الأموال الواردة. واستطرد نائب المفوض السامي قائلاً إن أولوية المفوضية هي استمرار الرصد والتنسيق القوي وفعالية الاتصال سواء داخل المنظمة أو مع شركائها، بما فيهم الحكومات.

٤٢- وأثنى نائب مدير إدارة الموارد البشرية على المعلومات التي قدمتها نائبة المفوض السامي مع تحديث للمعلومات عن جوانب الموارد البشرية في عمليات الإصلاح. ويشمل ذلك مركز الخدمة العالمية في بودابست والقسم الجديد لدعم إدارة الحياة الوظيفية والجهود

الجارية لتقليل عدد الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام والسياسة الجديدة للمهمات والتعيينات. ولاحظ أن المبادرة الجديدة لعام ٢٠١٠ هي تجديد سياسة التعيين.

٤٣- ورحبت الوفود ببذل الجهود المستمرة بشأن عمليات التغيير الهيكلي والإداري، بما في ذلك في مجال الموارد البشرية. وفي الوقت نفسه شددت على أن هذه السنة هامة للمفوضية من ناحية تحقيق النتائج. وأعرب عدد من الوفود على القلق بشأن إدخال صغار الموظفين الفنيين في قائمة الموظفين الفنيين الدوليين، وأثر سياسة التعيين الجديدة على صغار الموظفين الفنيين وحثوا المفوضية على أن تتوصل إلى حل لإبقاء الباب مفتوحاً في هذا الصدد. وأشارت وفود أخرى إلى أنه في حين يحظى عمل صغار الموظفين الفنيين بالتقدير فلن تستطيع كل البلدان أن تتعهد بهم، ومن المهم كفالة التنوع في التعيين. وطمأن نائب مدير إدارة الشؤون الإدارية الوفود بأن السياسات الجديدة التي يجري تطبيقها ستتيح الفرص لصغار الموظفين الفنيين، ولكنه أبرز أيضاً أن هدف المفوضية هو تعيين الأفضل، وأن ذلك يعني أيضاً كفالة التنوع.

جيم - تحديث شفوي للمعلومات المتعلقة بعمل مكتب المفتش العام

٤٤- عرض المفتش العام نظرة عامة لأعمال مكتبه تشمل الأدوار والمسؤوليات وكيف تتناسق مع آليات المراقبة في المفوضية. وقُدمت بيانات مفصلة أيضاً عن الوظائف الثلاث الرئيسية للمكتب: وهي التفتيش والتحري والتحقيق في حالات مخصصة.

٤٥- ورحبت الوفود بالجهود التي قام بها المفتش العام لتعزيز أعمال مكتبه. ومن المهم أن توضع تحت تصرفه الموارد الكافية والملائمة البشرية منها والمالية من أجل تمكينه من تنفيذ "خريطة الطريق" الخاصة به. وتم حث المفوضية على كفالة التكامل بين جميع وظائف المراقبة. وتم الإعراب عن العديد من الطلبات للحصول على معلومات عن التقدم المحرز في إنشاء لجنة استشارية خارجية، ينتظر منها أن تعزز استقلال مكتب المفتش العام. وأعربت الوفود أيضاً عن قلقها من ارتفاع عدد الادعاءات بسوء سلوك الموظفين، وهو ما يؤثر بصورة مباشرة على المستفيدين، وطلبت تفسيراً عن الزيادة الكبيرة المبلَّغ عنها في عام ٢٠٠٩.

٤٦- وأبلغ المفتش العام عن التقدم المحرز في إنشاء اللجنة الاستشارية الخارجية، بما في ذلك الانتهاء من وضع الاختصاصات واختيار اثنين من أعضائها الثلاثة. وفيما يتعلق بادعاءات سوء سلوك الموظفين قال المفتش العام إن الزيادة يمكن أن تعزى إلى آلية تقديم الشكاوى إلكترونياً على الخط، مما سهَّل التبليغ عن هذه الادعاءات، وأن مدونة قواعد السلوك قد أثرت هي الأخرى من ناحية اتجاهات السلوك بين الموظفين. وأكد أن مكتبه يركز بصورة شديدة على عمليات المنع، وأن مركز التعلم العالمي في بودابست يساعد في إعداد المديرين لتمكينهم من إدارة العمليات لخدمة أفضل مصالح المستفيدين والموظفين على السواء.

دال – تحديث شفوي للتقدم المحرز في العدل بين الجنسين في صفوف موظفي المفوضية

٤٧- قام مدير شعبة إدارة الموارد البشرية بتزويد اللجنة بالمعلومات عن التدابير الجارية لتحقيق العدل بين الجنسين في صفوف موظفي المفوضية. وأبرز المكونات الرئيسية الثلاثة في الاستراتيجية التي وُضعت لتحقيق العدل بين الجنسين وهي: زيادة الوعي والمساءلة لتحسين التعيين والاحتفاظ بالموظفين وإضفاء الطابع المؤسسي على السياسة الجنسانية. وفيما يتعلق بالمساءلة عرض تجربة للنظام الإلكتروني لتقييم مستوى مراعاة المنظور الإنساني والتنوع. وأوضح أن عدداً من المبادرات التي أنشئت يتجه إلى الاحتفاظ بالموظفين، بما في ذلك ترتيبات العمل المرنة، وخيار الحصول على إجازة خاصة بدون أجر ودعم التنقل بين الوكالات. وقدَّم المدير إحصاءات مقارنة لتوضيح الاتجاهات داخل المفوضية في مختلف مستويات الرتب، معترفاً ببطء التقدم المحرز، وأعرب عن التزام شعبة إدارة الموارد البشرية بمواصلة جهودها لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في مستويات الموظفين.

٤٨- ورحب عدد من الوفود بالإنجازات المتحققة حتى الآن وأعربوا عن دعمهم لمواصلة الجهود الجارية لتحقيق العدل بين الجنسين. وأثيرت أسئلة عن المنهجيات المستخدمة لاختيار الموظفات؛ وانخفاض النسبة المئوية للممثلات الإناث؛ وتأثير تحول المفوضية إلى أحد أفراد برنامج المسار الوظيفي المزدوج وبرنامج تنقل الموظفين الذي تطبقه الأمم المتحدة. وتم إلقاء الضوء على أحد المجالات الحاسمة وهو أهمية التمثيل الملائم للجنسين في صفوف موظفي الميدان الذين يتصلون مباشرة بأفراد الجمهور. وتم أيضاً حث المفوضية على أن تقرن جهودها صوب تحقيق التكافؤ بين الجنسين بالجهود الهادفة إلى تحقيق توزيع جغرافي متوازن.

٤٩- وقدم المدير معلومات عامة عن كيفية تعيين الموظفات وتوزيعهن على الوظائف وترقيتهن، والعمل في الوقت نفسه على كفالة الجودة والأساس الموضوعي في عملية اتخاذ القرارات. وأوضح أن الاتجاه العام في نسبة الإناث ارتفع منذ عام ٢٠٠٤، وأن نظام تقييم مستوى مراعاة المنظور الجنساني والتنوع سيساعد على تعيين المجالات التي تتطلب مزيداً من الجهود. وأكد للوفود أن المفوضية تعزز بنشاط التنوع الجغرافي، بما في ذلك في سياستها في تعيين الموظفين.

سابعاً – الميزانيات البرنامجية والتمويل

٥٠- قدمت المراقبة المالية/مدير شعبة إدارة الشؤون المالية والإدارية تحديثاً للحالة المالية العامة في عام ٢٠٠٩ استناداً إلى تقديرات شبه نهائية قبل إغلاق الحسابات (انظر EC/61/SC/CRP.7 وCorr.1 (بالإنكليزية فقط)). وأوضحت فيما يتعلق بالاتجاهات العامة أن الميزانيات البرنامجية السنوية والتكميلية لعام ٢٠٠٩ حظيت بدعم إيجابي من المانحين. واقتربت الميزانية البرنامجية السنوية من تحقيق تمويلها بالكامل في حين كان تمويل البرامج التكميلية حتى

مستوى ٦٧ في المائة. وقدمت مديرة شعبة العلاقات الخارجية أيضاً تفصيلاً للمساهمة للتبرعات في عام ٢٠٠٩، ملاحظة أنه رغم الأزمة المالية، شهد عام ٢٠٠٩ أعلى مستوى للتبرعات في تاريخ المفوضية. وأعربت عن امتنانها الخاص للتمويل المتوقع والمبكر والمرن الذي كان عنصراً حاسماً في عمليات المفوضية .

٥١- وفيما يتعلق بالسنة الجارية ألقت المراقبة المالية الضوء على أن الميزانية السنوية لعام ٢٠١٠ تمثل السنة الأولى من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية في دورتها الستين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد أعدت هذه الميزانية البرنامجية لفترة السنتين استناداً إلى تقييم شامل للاحتياجات باستخدام هيكل الميزانية الجديد الذي يتألف من أربعة أعمدة. والميزانية السنوية المعتمدة لعام ٢٠١٠ بلغت ٢ ٧٧٨,٤ مليون دولار لمجموع الأنشطة عبر جميع الأعمدة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تمت الموافقة على ثلاث ميزانيات تكميلية بقيمة يبلغ مجموعها ٣٨,٦ مليون دولار. وتتصل هذه الميزانيات بالأنشطة الزائدة والاستجابة لحالات الطوارئ للاجئين والمشردين في الكونغو (٢١,٩ مليون دولار) واليمن (١٠,٩ مليون دولار) وجمهورية أفريقيا الوسطى (٥,٨ مليون دولار). وبالتالي فإن مجموع الميزانية السنوية المجمعة يبلغ في الوقت الحاضر ٣ ٠٤٥,٨ مليون دولار.

٥٢- وطلبت الوفود مزيداً من المشاورات بشأن الميزانيات التقليدية وبالتالي أية تعديلات على الميزانية السنوية. وتم الإعراب عن قلق يتعلق بمشروع المقرر الوارد في المرفق الثامن وآثاره على ميزانية ٢٠١٠ التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في ضوء القواعد المالية الجديدة التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة أوضحت المراقبة المالية أنه من المهم، في ضوء هدف المفوضية في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١١ تعريف "الميزانية المعتمدة" للمفوضية التي يتم على أساسها تبليغ جميع النفقات إلى اللجنة التنفيذية. ولكفالة استمرار وجود ميزانية *واحدة* لدى المفوضية يتم على أساسها التبليغ عن جميع النفقات، كان من الحتمي النظر في وضع ميزانيات تكميلية تمثل "تعديلات" أو "زيادات" في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. ولكن لا يوجد التزام في عبارات مشروع المقرر لتمويل الميزانية البرنامجية لفترة السنتين التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر أو أي تعديل من تعديلاتها (الميزانيات التكميلية).

٥٣- وتم اعتماد مشروع المقرر بشأن الميزانيات البرنامجية والتمويل.

ثامناً – أي مسائل أخرى

٥٤- نظراً لعدم وجود أي مسائل أخرى اختتم الرئيس الاجتماع.

المرفق الأول

مقرر بشأن الميزانيات البرنامجية والتمويل في عام ٢٠١٠

إن اللجنة الدائمة،

إذ تذكر بالمقرر الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في دورتها الستين بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية (A/AC.96/1078، الفقرة ١٤) وكذلك بالمناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل في الاجتماع السادس والأربعين للجنة الدائمة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية التقاسم الدولي للأعباء والمسؤوليات من أجل تخفيف العبء على البلدان المضيفة، وخاصة البلدان النامية منها،

١- *تحيط علماً* بأن الاحتياجات الشاملة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في إطار برنامجها السنوي لعام ٢٠١٠ تبلغ ٣ ٠٤٥,٨ مليون دولار، وذلك استناداً إلى الاحتياجات المعروفة في الوقت الراهن؛

٢- *تحيط علماً* بأن الميزانيات التكميلية لعام ٢٠١٠ تبلغ في الوقت الحاضر ٣٦,٦ مليون دولار لأغراض برامج يستفيد منها اللاجئون والمشردون داخلياً؛

٣- *تقر* بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة التي تتكشف أثناء عام ٢٠١٠ قد تنشئ الحاجة إلى ميزانيات تكميلية إضافية أو موسعة وأن الموارد الإضافية قد تكون مطلوبة بالإضافة إلى موارد الميزانيات القائمة وعلاوة عليها، لتلبية هذه الاحتياجات؛

٤- *تحث* الدول الأعضاء، في ضوء الاحتياجات الواسعة التي يتعين أن تتصدى لها المفوضية، على أن تستجيب بسخاء وبدافع من روح التضامن وبدون تأخير للنداء الذي سيكون على المفوض السامي أن يواجهه من أجل الوفاء بالموارد اللازمة للميزانية السنوية المعتمدة لعام ٢٠١٠، وكذلك الوفاء بمتطلبات الميزانيات البرنامجية التكميلية لعام ٢٠١٠.

المرفق الثاني

إجراء المتابعة

١- تجددت طلبات الحصول على مصفوفة توضح مسؤوليات مختلف وظائف المراقبة والمشورة في المفوضية.

٢- وطُلب من المفوضية إبقاء اللجنة الدائمة على علم بأي ميزانيات تكميلية جديدة/ تعديلات في الميزانية السنوية.

٣- وطلبت الوفود من المفوضية تزويدها بتحديثات منتظمة عن التقدم المحرز في تقييم الاحتياجات العالمية، بما في ذلك الأولويات والصعوبات، وتبادل هذه المعلومات مع وكالات الأمم المتحدة.

٤- وطلب من المفوضية أن تُوضح متى يتمكن أعضاء اللجنة التنفيذية من الدخول إلى موقع *(Global Focus)* (التركيز العالمي).